الدورات والأزمات : الأجل الطويل والأجل القصير

يتفق معظم الاقتصاديين أو الاقتصاديين السياسيين على ان اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي يعانيان « من المتاعب » في الظرف الراهن . ومع ذلك فان الكلاسيكيين الجدد أو الكينزيين الجدد ، وعلى نقيض الاقتصاديين السياسيين ، يرون الى هذه الحالة على أنها مجرد تراجع دوري سيتم تجاوزه والتغلب عليه على المدى القصير . والواقع انه حسب رأي مكتب الميزانية التابع لمجلس النواب الأميركي ، تدخل الولايات المتحدة الآن فترة تراجع جديدة : بانه المكتب المذكور :

« نبه الكونجرس سراً الى وجوب توقع إنكماش شامل هذا العام (١٩٧٩) وفي معظم الثمانينات ، وتوقع استمرار التضخم برقم من خانتين ، وارتفاع البطالة الى نسبة ٧,٥٪ » (**ذي واشنطن بوست** ، ١٠ حزيران ١٩٧٩) .

إذا احتسبنا الأنكماش الراهن ، تكون الولايات المتحدة قد شهدت **سبعة** انكماشات دوريةخلال مرحلة النمو الذي لا سابق له والازدهار في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وفي حين أن هذه التراجعات الدورية مهمة وملازمة لتعاظم/ إخفاق (أو دورة الأعمال) النظام الرأسمالي ، فان الدورة ذات الأجل الطويل التي يتحدث عنها الاقتصاديون السياسيون ، هي مع ذلك أشد أهمية وتأثيراً بكثير . (أنظر العدد الخاص عن الدورات والاتجاهات الذي أصدرته **ريفيو** ، ١٩٧٩ ، وانظر كذلك « الشيخ » ، ١٩٧٨ ووايسكوبف، ١٩٧٨) . فمنذ الحرب العالمية الثانية ارتفع الناتج القومي الاجمالي GNP للعالم من ٧٠٠ بليون دولار في ١٩٥٠ ، أعظم فترة للتوسع الاقتصادي في التاريخ العالمي » . (هيـل ، ص ١٣٨) . إنها نهاية تلك الدورة ذات الأجل الطويل ، التي خلقت الأزمة الحالية . فهناك اجماع عام على ان الولايات المتحدة تمر في أزمة بنيوية ذات أمد طويل ، لا تقل خطورتها المحتملة عن آثار الركود العظيم في الثلاثينات . ونمضي الى أبعد من ذلك لنقول انه بسبب التكامل العالمي للرأسمالية العالمية ، مقارنة بالثلاثينات ، فان الأصداء والآثار والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على صعيد العالم بأسره ، أكثر درامية وخطورة من أزمة الثلاثينات .

فالأزمة الراهنة تختلف عن ركود الثلاثينات في عدة نواح مهمة ، ولعل أهمها أن الأزمة الراهنة ليست انكماشاً حاداً ومفاجئاً مع آثار اجتماعية وسياسية سريعة مع الهجمة على سوق الأسهم كما حدث في ١٩٢٩ . إنها أزمة ذات خطورة عميقة ، لكنها تتطور ببطء (ركود زاحف حسب وصف سويزي وماكدوف ، ١٩٧٧) ، وبشكل منهجي ، سواء من حيث النطاق أو العمق . وهناك فارق حاسم آخر بين الأزمة الراهنة وبين أزمة الثلاثينات هي حقيقة أن العالم الثالث في الوقت الحاضر ، أقل قابلية للتأثر بالخارج مما كان عليه في ١٩٢٩ ، وهو يملك مؤسسات ومنشآت أكثر بكثير من السابق، كما يملك مبادرة أكبر للتعامل مع صميم البلدان الرأسمالية والرد عليها . والواقع أن مبادرة العالم الثالث من أجل « نظام اقتصادي جديد » ، أو في حوار « الشمال والجنوب » ، تمثل في جوهرها محاولة هذا العالم الثالث لمعالجة تأثير الأزمة العالمية و « تثليم » حدتها ، واحباط المسعى الجوهري الذي تبذله البلدان الرأسمالية « لتصدير » الأزمة ، كوسيلة للتخفيف من نيولها الداخلية .